جمهورية مصر العربية

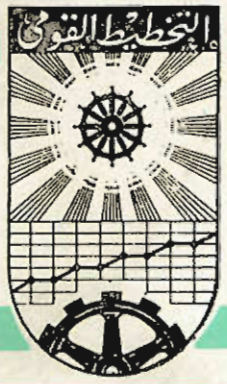


معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم ( ١٤٤٦ )

# مناهج قياس التنمية

اعداد

د٠ ابراهيم حسن العيسوى

ديسمبر ١٩٨٧

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

# مناهج قياس التنمية

اعداد

د . ابراهيم العيسوى

## مقدمة

يشهد العالم منذ أواخر الستينيات عملية مراجعة فكرية لنظريات التخلف والتنمية ولسياسات التنمية التى طبقتها دول مختلفة فى العالم الثالث ، وكانت نتائجها مخيبة للآمال فى كثير من الأحيان .

وقد كان من الطبيعى أن تفضى هذه العملية الى إعادة النظر فى سبل التعبير الاحصائى عن التطور فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبشر ، والى مراجعة للتعاريف والطرق والأعراف التى تواضع الاحصائيون على استخدامها فى قياس التنمية . إذ لم يكن من المستساغ ، والفكر التنموى يتبدع للتخلف نظريات جديدة ويطور للتنمية مفاهيم مغايرة لما شاع وانتشر طوال ما يقرب من ربع قرن من الزمان ، أن يستمر العمل فى تقويم جهود الأمم فى انجاز التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وفى مضمار التنمية بوجه عام ، وفق مفاهيم ونظريات صار هناك ما يشبه الاجماع على قصورها .

وفى إطار الفهم الجديد للتنمية الذى سنعرض لأهم ملامحه فى القسم الأول من هذه الدراسة ، حاول احصائيون واقتصاديون واجتماعيون وعلماء فى الصحة والتغذية والبيئة وغيرها من فروع المعرفة الانسانية ، أساسا فى عدد من الجامعات ومعاهد البحوث الغربية ، وفى بعض المنظمات الدولية ، لا سيما منظمات هيئة الأمم المتحدة ، تطوير مقاييس جديدة للتنمية بوجه عام ، وللتغير فى مستوى المعيشة أو الرفاه بوجه خاص .

وقد لاحظت أن حصيلة ماجرى من محاولات عديدة فى هذا الشأن مازالت حتى الآن ، متفرقة ومبعثرة فى ثنايا مقالات وأوراق مؤتمرات ووثائق محدودة التداول ، ليست جميعا فى متناول جمهور واسع من المعنيين بأمور التنمية فى العالم العربى . ولذا ، فقد رأيت أنه من المفيد رصد أهم المحاولات التى تمت فى هذا المجال ، ودراستها للوقوف على ما انطوت عليه من مداخل جديدة فى تناول الموضوع ، وللتعرف على ما أسفرت عنه من اجتهادات ، ثم الكشف عن نقاط القوة ونقاط

الضعف فى كل من هذه الاجتهادات ، وتقويم مدى ملاءمة المقاييس المقترحة للفهم الجديد للتنمية ، الأمر الذى ربما يعيننا على استخلاص بعض الدروس التى قد يمكن الانتفاع بهـــا فى تطوير مقاييس أفضل للتنمية فى مصر على وجه الخصوص والعالم العربى على وجه العموم .

## ١ — فهم جديد للتنمية ومشكلات جديدة فى قياسها

أسفرت تجارب التنمية فى العالم الثالث عن عدد من المفارقات التى جعلت اعادة النظر فى المفاهيم التقليدية للتخلف والتنمية أمراً محتوماً . فقد شهدت بعض البلاد معدلات مرتفعة للنمو فى الناتج المحلى الاجمالى أو فى متوسط نصيب الفرد منه ، ومع ذلك استمرت قطاعات واسعة من سكانها تعانى من الفقر والمرض والجهل ، واتسعت الهوة بين الفقراء والأغنياء فيها اتساعا كبيرا . وفى بلاد أخرى كانت معدلات النمو متواضعة ، ومع ذلك تحقق فيها تقدم لا يستهان به فى مجال تكافؤ الفرص ونشر العدل الاجتماعى بين الناس . وفى الوقت الذى شهدت فيه بعض البلاد أرتفاعا كبيرا فى معدلات النمو فى الانتاج الصناعى ، ظلت البطالة ، ظاهرة ومقنعة ، سائدة بين عدد كبير من القوة العاملة ، وازدادت الديون الخارجية لهذه البلاد على نحو لم يندر بخلد أحد ، وزادت معها التبعية لدول الغرب الرأسمالى . وعموما لم تشهد معظم دول العالم الثالث الانطلاقة الكبرى التى توقعها كثير من المراقبين فى أعقاب تحرر هذه الدول من الاستعمار وحصولها على الاستقلال القانونى ، ولم يقترن ما شهدته بعض هذه الدول من نمو اقتصادى وتحول للصناعة لا بالمزيد من العدالة الاجتماعية ولا باتساع دائرة المشاركة السياسية ، ولا بالتحرر من التبعية ، ولا بغير ذلك من المعانى والأهداف النبيلة التى كان يظن جمهور واسع من المهتمين بأمور التنمية أنها ستأتى حتما فى ركاب زيادة التراكم الرأسمالى والنمو فى الناتج المحلى الاجمالى .

وقد دفعت هذه المفارقات كثيراً من المفكرين فى الغرب وفى العالم الثالث ذاته الى الارتياب فى عدد مما كان معتبرا أنه من قبيل المسلمات ، مثل فكرة الانتشار التلقائى لثمرات النمو من الاغنياء الى الفقراء ، ومثل فكرة تقبل قدر من سوء توزيع الدخل أو حتى زيادة التفاوت فى التوزيع فى المراحل الأولى للتنمية ، اعتمادا على امكانية التدخل فيما بعد بالضرائب وغيرها لتصحيح الاختلالات فى توزيع الدخل . وأخذ البعض يراجع جدوى بعض المقولات عن دور تراكم رأس المال والاستثمارات الأجنبية فى إحداث التحول المنشود لدول العالم الثالث . كما تطرق الشك الى مدى ملاءمة التكنولوجيات التى طورت فى العالم الغربى للظروف المختلفة اختلافا بيناً فى دول العالم الثالث .

وكان من الطبيعى مع تراكم الشكوك فى الجزئيات أن يتطرق الشك الى الكليات ، ومن هنا أخذ البعض يعيد النظر فى " النموذج " بأكمله ، وما انطوى عليه من مفاهيم للتحديث والتصنيع والنمو والتنمية. وامتد البحث ليشمل فكرة التخلف ذاتها ، وأسبابها ، وعلاقة وضعية التخلف بالنظام الدولى القائم ، والتشابكات بين "الشمال" و "الجنوب" ، والنمط السائد للتقسيم الدولى للعمل فيما بينهما . وكان من محصلة هذه الجهود أن أخذ مفهوم جديد للتنمية فى التبلور ، فى تميز واضح عن المفاهيم التى كانت تقترن بالتنمية أو حتى تعتبر مرادفة لها فيما سبق ، خاصة مفهوم النمو الاقتصادى ومفهوم التحديث . وقد أسفرت المراجعة الفكرية لمفاهيم التخلف والتنمية عن عدد من النتائج الهامة التى يمكن ايجازها على النحو التالى :

١ — ليس التخلف مجرد تأخر زمنى ، " كما لو كانت الامم قد أطلقت ذات يوم عند خط البدء من ميدان سباق ، ثم انطلقت تعدو عندما سمعت أشارة البدء . فبلغ بعضها الشوط فى أوقات متتابعة . وتعثر البعض فى الطريق ، فى حين لم يتجاوز جهد البعض الثالث الخطى الأولى" . (١)

وانما التخلف نتاج عملية تاريخية أصبح فيها تقدم بعض الدول مرتهنا باستنزاف موارد دول أخرى وسلب خيراتها ، وتم بمقتضاها اخضاع الانتاج واعادة الانتاج فى الدول الأخيرة لحاجات خارجية . أى أن التخلف كان محصلة عملية تاريخية لاعادة تقسيم العمل على النطاق الدولى ، ولاخضاع نمط استخدام الموارد فى بعض الدول لمقتضيات نمو غيرها . وهذا هو المقصود بالتبعية التى تشكل جوهر التخلف . وبذلك يصبح تخلف الدول التى تشكل الآن ما يعرف بالعالم الثالث هو الوجه الآخر لنفس العملية التى تم بمقتضاها تقدم الدول الرأسمالية التى تكون ما يعرف بالعالم الاول .

---

(١) اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٣١ ومابعدها .

٢ — جوهر التخلف اذن هو تبعية بلدان العالم الثالث لبلدان العالم الأول حتى بعد حصول معظم دول المجموعة الأولى على استقلالها القانونى من دول المجموعة الأخيرة ، التى كانت تستعمرها . ذلك أن علاقات التبعية تفرز نتائجها — كما تتم اعادة انتاجها — من خلال مجموعة من الهياكل الاقتصادية والتحالفات الاجتماعية بين بعض الطبقات فى الداخل والدولة المتبوعة فى الخارج ، ومن خلال أبنية ثقافية وتعليمية ذات توجه خارجى ، ومن خلال زرع أنماط استهلاك مقطوعة الصلة بانماط الانتاج الوطنية ، ومن خلال أنشطة الشركات متعددة الجنسية فى دول العالم الثالث . ومحصلة ذلك هو تبلور قوى اجتماعية ونظم حكم ترتبط مصالحها ارتباطا وثيقا باستمرار هذه المعرفة المعوجة مع الدول الرأسمالية المتقدمة أو المستعمرين السابقين ، وظهور فئات مثقفة لا ترى نمطا للنمو غير النمط السائد فى الدول الرأسمالية المتقدمة ولا سبيلا اليه سوى السبيل الذى سلكته هذه الدول فى الماضى ، مع اتساع الهوة بين هياكل الاستهلاك وهياكل الانتاج بما يجعل الارتباط بالخارج للحصول على مستلزمات الاستهلاك ولتصريف المنتجات المحلية التى لا طلب عليها فى الداخل كالقدر المحتوم. وبالجملة يفقد المجتمع فى ظل التبعية السيطرة على شروط إعادة تكوينه أو تجدده ويصبح هذا الامر رهناً بارادة أطراف خارجية ، وتتم عملية إعادة الانتاج الاجتماعى استجابة لمصالح هذه الأطراف وتلبية لاحتياجاتها . (١)

٣ — اذا كانت التبعية هى جوهر التخلف ، فأن المهمة التى تطرح نفسها تلقائيا على دول العالم الثالث هى كسر علاقات التبعية وفك الروابط مع الدول الرأسمالية

(١) حول معنى التبعية أنظر :

F.H.Cardoso and E.Faletto, Dependency and Development in Latin America, University of California Press, 1979, and Dos Santos, "The Crisis of Development Theory and the problem of Dependence in Latin America", in H.Bernstein (ed.), Underdevelopment and Development-The Third World Today, Penguin Books, 1976.

المتقدمة . وليس المقصود بذلك هو الانعزالية والاكتفاء الذاتى ، وانما المقصود بالدرجة الأولى هو تحقيق استقلالية القرار الوطنى ، وبالتالى اكتساب المجتمع للسيطرة على شروط إعادة الانتاج فيه وشروط تجدده بوجه عام ، وتشكيل العلاقات الخارجية من منطلق المصالح الوطنية . (١) من هنا حرص كثير من المفكرين على إلصاق صفة الاستقلال بالتنمية والحديث عن "تنمية مستقلة" ، كما لو كان فى الامكان قيام "تنمية تابعة". وفى رأينا أن معنى الاستقلال متضمن فى تعريف التنمية . فاذا قبلنا أن جوهر التخلف هو التبعية ، فانه يصبح من المنطقى أن نعتبر أن جوهر التنمية هو الاستقلال . وليس من السائغ الحديث عن "تنمية مستقلة" ، بنفس المعنى الذى لا يجوز معه الحديث عن "تخلف تابع" اللهم إلا إذا فهمنا إضافة صفة الاستقلال على أنها من قبيل توكيد المعنى المتضمن أصلاً فى "التنمية" وابرازه ، وليس إضفاء لصفة غير متضمنة فى التعريف. فالتنمية تكون مستقلة أو لا تكون تنمية على الاطلاق . (٢)

٤ — غير أن كسر التبعية ليس سوى الوجه السلبى للمهمة التاريخية الضرورية لنهضة دول العالم الثالث .

أما الوجه الايجابى لهذه المهمة ، والذى يضمن بحق استقلالية القرار الوطنى فهو اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع ( فهذا هو نقيض التبعية وما تحمله من معنى الاعتماد على الغير ) ، وتشكيل مضمون عملية التنمية وادارة الموارد

---

(١) أنظر فى معنى "فك الروابط" : سمير أمين ، فكرة المركز والاطراف فى النظام ، الرأسمالى الاقتصادى العالمى وامتداداتها نحو استراتيجية التنمية المعتمدة على النفس والمتمركزة على الذات" ، مصر المعاصرة ، العددان ٣٨٩ و ٣٩٠ ، يوليو — أكتوبر ١٩٨٢ .

(٢) ونحن فى هذا نميل الى رأى نادر فرجانى بشأن تفضيل عدم استخدام أو اضافة "أوصاف" الى لفظة "التنمية" ، وان كنا لا نرى بأسا شديدا فى استخدام بعض الاوصاف مثل "المستقلة" و"المعتمدة على القوى الذاتية" على سبيل التوكيد ليس غير . أنظر : نادر فرجانى : "عن غياب التنمية فى الوطن العربى" ، المستقبل العربى ، السنة ٦ ، العدد ٦٠ ، فبراير ١٩٨٤ ، ص ١٤ .

استجابة للحاجات الاجتماعية الوطنية بوجه عام ، والاحتياجات الاساسية للسكان بوجه خاص . والمقصود باعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع هو ان يستبدل بالمحركات والدوافع الخارجية للتطور محركات ودوافع داخلية ، فهذا هو الشرط الضرورى لاستمرارية التنمية وتواصل جهودها وتغذية نفسها بنفسها . بعبارة أخرى، إن ما يحدث من تقدم فى سياق التنمية ينبغى أن يكون محصلة أداء المجتمع ذاته ونتاج جهد تشترك فى بذله النسبة الكبرى من السكان ، وليس نتاج عوامل عارضة أو خارجية فى المقام الأول . ومن الطبيعى أنه لا يمكن استنهاض هم الشطر الاعظم من السكان ، وتعبئة الموارد المحلية ، إذا كانت هذه الموارد ستستخدم لتلبية حاجات ومصالح أجنبية أو حاجات ومصالح القلة الغنية فى الداخل . من هنا كان من الضرورى اتخاذ قرارات التنمية من منطلق الوفاء بالحاجات الاجتماعية، خاصة الحاجات الاساسية للسواد الأعظم من الشعب الذين يعول على جهودهم فى الانطلاق على طريق التنمية المعتمدة على القوى الذاتية .

٥ — ان اعتبار الاستقلال واحدا من الأبعاد الرئيسية للتنمية يقود الى نتيجة هامة فيما يتعلق بالمحتوى الاجتماعى لعملية التنمية . فثمة نقطة قد بلغها النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى فى تطوره التاريخى أصبح من غير الممكن عندها ظهور برجوازيات جديدة " كمشاركة متساوية " فى هذا النظام . بعبارة أخرى وطبقا لرأى سمير أمين ، عندما بلغ النظام الرأسمالى العالمى مرحلة الاستعمار "أصبحت الترقية الى مستوى المراكز مستحيلة" ، ولم يعد متاحا أمام ما يظهر من رأسماليات جديدة سوى أن تتبلور كديوس أو توابع للقوى الرأسمالية المسيطرة على النظام الدولى ، و " ظهرت بذلك ضرورة موضوعية هى التحول الى نموذج انتاج آخر وهو النموذج الاشتراكى لتكملة نمو قوى الانتاج " (١)

(١) سمير أمين ، مرجع سابق ، ص ٤٣ — ٤٤ .

ويتصل بهذا المعنى ايضا فساد الرأى الذى يمثل الاستعمار على ترويجه ، وهو أن للتقدم طريقا وحيدا يتعين على كل الامم أن تنتهجه وأنه بالامكان اختصار هذا الطريق بنقل منجزات الحضارة الغربية ، خاصة المنجزات المادية والتكنولوجية. فثمة اعتبارات عديدة تدعو الى الاعتقاد باستحالة نمط النمو الرأسمالى الغربى وبأن هذا النمط ليس مرغوبا فيه حتى بافتراض امكان تكراره ، وأن الضرورات الموضوعية ترشح الاشتراكية طريقا للتنمية (١).

٦ — من الخطأ افتراض أن جهود التنمية موجهة لسد الفجوة فى متوسط دخل الفرد أو فى مستويات المعيشة بين دول العالم الثالث والدول الرأسمالية المتقدمة . ويورد جلال أمين لربعة أسباب لاثبات خطأ اتخاذ سد الفجوة هدفا للتنمية هى :

(أ) أن تحديد هدف دول العالم الثالث على هذا النحو يستند الى مقدمة خاطئة وهى " أن للتنمية طريقا واحدا هو نفس الطريق الذى سلكته الدول الصناعية ولا يدور بخلد هؤلاء قط أن الدول الفقيرة يمكن أن تحدد لنفسها أهدافا مختلفة تماما وأن تسلك للوصول اليها طرقا مختلفة " ، (ب) أن هذا الهدف قد يكون من اليسور تحققه لفئة ضئيلة من سكان المدينة ، ولكنه غير وارد بالنسبة للغالبية العظمى من سكان دول العالم الثالث ، (ج) أن تحديد هدف التنمية بأنه سد الفجوة " من شأنه أن يصرف انتباه راسمى السياسة فى تلك الدول عن اتخاذ اجراءات قد تكون شديدة الفعالية فى رفع مستوى المعيشة ، دون أن تساهم على الاطلاق فى تضييق الفجوة بين العالم الثالث والعالم الصناعى" ، مثل تغيير مناهج التعليم ، (د) أن هذا الهدف " اما أنه مستحيل التحقيق ، أو هو من الصعوبة والبعد بحيث يكاد يكون من المستحيل التعرف على طريق يضمن لها ( أى لدول العالم الثالث ) الوصول اليه " (٢).

---

(١) اسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ — ١٥٢ . أنظر أيضا : ابراهيم العيسوى ، فى اصلاح ما أفسده الانفتاح ، كتاب الاهالى رقم (٣) ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٢٨٢ ومابعدها .

(٢) جلال أمين ، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، مطبوعات القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٣ — ١٥ .

٧ — والصحيح أن الهدف النهائى للتنمية هو تحرير الانسان الفرد والمجتمع من الفاقه والجهل والمرض والاستغلال وغير ذلك مما يعوق انطلاق الطاقات البشريه والقدرات الابداعية ويحد من الفرص المتاحة لتحقيق الذات لكل فرد فى المجتمع[١] . وتحرير الانسان يعنى ضمن ما يعنى ارتقاء أساليب مواجهة المشكلات والنظر الى الحياة بوجه عام . وهذا يقتضى أعلاء شأن العقل والاسلوب العلمى فى تصريف أمور الحياة وتناول مشكلاتها ، ونبذ الغيبيات والقدرية والتواكلية فى التعامل مع ما يطرحه الواقع من معضلات ، والانفتاح العقلى على كل مصادر المعرفة وفى هذا المعنى يقول زكى نجيب محمود : " سلطان العقل .. هو مدار القياس لدرجات الحضارة ، فقل لى كم عقلت أمة فى تدبيرها لامورها ، أقل لك كم صعدت فى مدارج التحضر " .[٢] وفى السياق العربى يركز اسماعيل صبرى عبد الله على " تحرير العقل العربى من السلفية المتحجرة التى ترفض الاجتهاد والتجديد ، أى تنكر على حضارتنا جوهر الحياة لكل حضارة ألا وهو التجدد المستمر ومسايرة مصالح الجماعة بوتائر سريعة . وتحرير العقل العربى كذلك من الاتباعية وماتولده من تبعية لكل أوجل ما نتعلمه من الدول الصناعية المتقدمة ".[٣]

٨ — وفى اطار الهدف النهائى للتنمية ، وهو التحرر الانسانى ، يمكن تحديد أهداف مشتقة كثيرة للتنمية مثل " تحرير الموارد العربية من صنوف السيطرة الخارجية والاستغلال الداخلى "[٤] ، أو " تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاة المادى والمعنوى فى الوطن العربى ، مع أعطاء أولوية للوفاء بالحاجات الانسانية الأساسية

---

(١) أنظر فى أهداف التنمية الدراسة التالية : "Building Blocks for Alternative Development Strategies-Aprogress Report from the Third system Project", IFDA Dossier 17, May-June 198o.

(٢) أنظر فى هذه النقطة : زكى نجيب محمود ، ثقافتنا فى مواجهة العصر ، دار الشروق فى القاهرة ، ١٩٧٦ ، خاصة ص ١٦٢ — ٢٠٧ . فى اعتقادى أنه فى غمار حماس الكاتب للعقل وانتصاره للتفكير العلمى ، كاد أن يغفل دور السياسة والمصالح الطبقية والصراعات الاجتماعية فى تشكيل عملية التطور الاجتماعى .

(٣) اسماعيل صبرى عبد الله ، فى التنمية العربية ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص٤٨ .

(٤) المرجع السابق ، نفس المكان .

لكل الشعوب ، في اطار خصوصية حضارية عربية مغنية " [1] . وعموما يمثل هدف أشباع الحاجات الأساسية مكانا بروزا ضمن قائمة الأهداف المشتقة من هدف تحرير البشر باعتباره الهدف الأقرب منالا ، والأكثر اتساقا مع الاعتماد على القوى الذاتية في احراز التقدم . فحيث تظل الاحتياجات الاساسية للبشر غير مشبعة ، وحيث لا تشعر أكثرية السكان بأن السياسات الاجتماعية والاقتصادية تتجه الى تلبية هذه الاحتياجات ، لا يمكن تعبئة الجهود الوطنية ولا يتيسر الزام الناس بالاعباء الضرورية للتنمية ، وتنهزم بالتالي فلسفة الاعتماد على النفس والتوجه الى الداخل . والحقيقة أن التركيز على اشباع الاحتياجات الأساسية له مبرر آخر ، وهو أن مكاسب التنمية لا تتوزع أتوماتيكيا على نحو عادل ، ولا تصل الى الفقراء بطريقة تلقائية . واحدى هذه المكاسب بالطبع هي الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان ، بما يتضمنه هذا الهدف من القضاء على الفقر والجهل والمرض .

فليست هناك آليات تلقائية لنشر مكاسب التقدم على مختلف فئات وطبقات المجتمع ولم يثبت حتى الآن وجود " أيد خفية " تعمل على تحقيق التقدم الاجتماعي بعد بلوغ التقدم الاقتصادي . والأمر يتطلب سياسات واجراءات عمدية محددة لبلوغ ذلك . ونقطة البدء هي قرارات الانتاج ( لمن ننتج ؟ وماذا ننتج ؟ وكيف ننتجه ؟ ) ، إذ لا سبيل للفصل بين الانتاج والتوزيع . ومن الصعوبة بمكان بلوغ توزيع عادل لانتاج لم تؤخذ اعتبارات العدالة التوزيعية في تصميم محتوياته واختيار تكنولوجيته [2] . ومن الواضح أن فكرة " الوفاء بالاحتياجات الاساسية " تمثل منطلقا جيدا للربط بين الانتاج والتوزيع .

٩ — من الاهمية بمكان ادراك الفروق الجوهرية بين النمو والتنمية وعدم الخلط بينهما . ويذكر يوسف صايغ خمس مفارقات أو تناقضات أساسية بين هذين المفهومين ، هي : ( ١ ) إمكان تحقق نمو سريع في متوسط الدخل الحقيقي للفرد مع تباطؤ عملية التنمية أو تعثرها في

( ١ ) نادر فرجاني ، مرجع سابق ، ص ٢٤ . تشمل مجالات الرفاة المعنوي ، طبقا لهذا المصدر ، المساواة والأمن الفردي والجماعي وحرية التعبير والابداع والتمتع بالجمال ( ص ٢٤ — ٢٥ ) . لاحظ أن الكاتب يعتبر الهدف المذكور " غاية نهائية للنموذج العربي للتنمية " بينما اخترنا نحن الغاية النهائية الى مفهوم " التحرر الانساني " .

( ٢ ) حول الارتباط بين النمو والتوزيع ، أنظر محبوب الحق ، ستار الفقر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
أنظر أيضا : ابراهيم العيسوي " النمو والتوزيع والتنمية " ، ضمن : التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ .

نفس الوقت ، نظرا لعدم حدوث التحولات الجوهرية التى تواكب التنمية أو تسبق عملية التنمية ذاتها ، وذلك فى المجالات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والسياسية ؛ (١) امكان تحقيق نمو سريع فى متوسط الدخل الحقيقى للفرد ، مع عدم حدوث توازن فى عناصر المجتمع والاقتصاد بل مع تزايد الاختلالات فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، كالاختلال فى التكوين القطاعى للاقتصاد والاختلال فى التوزيع الاقليمى للانتاج والخدمات وثمرات النمو بوجه عام ، والاختلال فى توزيع الدخول والثروات بين الشرائح الاجتماعية ، والاختلل فى سوق العمل حيث قد تنتشر البطالة مع تزايد الدخل بسبب الاختيار غير الموفق للتكنولوجيا؛ (٣) إمكان حدوث نمو سريع فى الناتج القومى ، مع تقلص المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فى حين أن التنمية تنطوى على إشراك الجماهير فى بلورة هذه القرارات ، لاجتذاب حماسهم وضمان تعبئة جهودهم ؛ (٤) إمكان زيادة الدخل الفردى أو القومى بمعدلات كبيرة مع تفاقم أوضاع تبعية إقتصاد البلد النامى لاقتصاد العالم الصناعى الرأسمالى، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا العالم والتخلص من التبعية له . (١) التنمية اذن ليست مجرد زيادة فى الناتج (أى نمو اقتصادى) كما أنها ليست زيادة فى الناتج مضافا اليها عدالة توزيع هذا الناتج . ان التنمية أوسع من ذلك وأكثر تعقيدا ، حيث أنها تنطوى بالدرجة الاولى على تغيرات نوعية فى الهياكل السياسية والثقافية والانتاجية ، فى أشكال الملكية والتنظيم الاجتماعى ، وفى العلاقة بالنظام الرأسمالى العالمى . انها عملية تطور واسعة النطاق "تضرب بجذورها

---

(١) يوسف صايغ ، " التنمية العربية والمثلث الحرج " ، المستقبل العربى ، السنة العدد ٤١ ، يوليو ١٩٨٢ ، ص ٦ — ١٦ .

في كل جوانب الحياة وتفضي الى مولد حضارة جديدة ، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري بكل ما يميزها من قيم وعادات سلوك وأساليب انتاج وأوضاع اجتماعية ونظم سياسية وتقدم علمي وتجدد أدبي وفني ... الخ " (١)

أي أن للتنمية بعداً أو مضموناً حضارياً متميزاً . بل ان التنمية — بشمولها شتى مناحي الحياة واتساع وعمق ما تنطوي عليه من تغيرات تؤدي الى ميلاد حضارة جديدة .

ولهذا يعرف اسماعيل صبري عبد الله التنمية في الاطار العربي بأنها تعني " حركة احياء حضاري ترد للمجتمع العربي قدرته على التجدد ذاتيا وتفتح امامه آفاق الابداع " (٢) والتنمية بهذا المعنى " لاتستعار " ، لانها " في الأساس عملية ابداع " ، كما انها تنطوي على " جهد يفوق طاقات أي قطر " ، حسبما انتهى اليه نفس الكاتب من دراسته للنهضة الاوربية ، حيث " أسهمت شعوب القارة جميعا ، وامتدادها الحضاري في أمريكا الشمالية بالفكر والممارسة في بناء الحضارة المعاصرة " (٣) .

ولا شك أن استيعاب الدروس المستخلصة من النهضة الاوربية يلقي أضواء جديدة على فكرة الاعتماد الجماعي على الذات ، ويضفي عليها أهمية مضاعفة ، علاوة على أهميتها في مواجهة الغرب الرأسمالي وفك الروابط معه .

٥ — اذا كان تخلف دول العالم الثالث وعجزها عن الانطلاق على طريق التنمية مرتبطا بالوضع الجائر لهذه الدول في التقسيم الدولي للعمل بوجه عام ، وعلاقة التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي بوجه خاص ، واذا كان الخروج من مصيدة التخلف يقتضي فك الروابط مع السوق الرأسمالي العالمي واقامة علاقات اقتصادية دولية متكافئة ومن ثم عادلة ، فأن هذا لايعني أن على دول العالم الثالث أن تنتظر ميلاد مثل هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد كشرط ابتدائي لنهضتها . ذلك أن النظام الجديد لن يظهر من تلقاء نفسه ، كما أن الدول الصناعية المتقدمة في العالم الرأسمالي لن تتنازل طواعيه عما يكفله لها النظام القائم من مزايا وامتيازات على حساب

(١) اسماعيل صبري عبد الله ، في التنمية العربية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .
(٢) نفس المصدر ، ص ٤٨
(٣) نفس المصدر ، ص ٤٧

دول العالم الثالث . والحقيقة أن النظام الاقتصادى العالمى الحالى لن يتغير ما لم تقم الاطراف المتضررة منه فى المقام الأول ، وهى دول العالم الثالث بالسعى لتغييره ، بجهودها المنفردة والجماعية ، وبالتعاون مع القوى التقدمية فى دول "الشمال" . فمن خلال صراع شعوب العالم الثالث من أجل التنمية فى بلادهم ، سوف تقدم للبشرية مخرجا من المحنة التى تمر بها نتيجة للتناقضات التى أخذت تتفجر فى النظام الراهن للعلاقات الدولية بوجه عام وفى تقسيم العمل الدولى بوجه خاص . وهذه هى المهمة التاريخية للعالم الثالث (١) .

ونقطة البدء فى هذه المهمة ليست الدخول فورا فى حوار بين دول الشمال ودول الجنوب كما جرى خلال السنوات الماضية ، لأنه سيكون حوارا عقيما نظرا لعدم التكافؤ الصارخ بين أطرافه . وانما هى بناء عناصر القوة التفاوضية التى يلزم استناد دول العالم الثالث اليها عند الدخول فى أية مفاوضات مع دول الشمال حول اعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية الدولية . وهذه العناصر لن تتكون الا بالشروع فى تطبيق مبدأ الاعتماد على الذات قطريا وجماعيا . ونقطة البدء فى هذه العملية ليست فى مجال العلاقات الخارجية بقدر ماهى فى مجال علاقات القوة الداخلية ، أى فى مجال توزيع السلطة السياسية بين القوى الاجتماعية المختلفة داخل دول العالم الثالث . بعبارة أخرى ، مفتاح التغيير هو اعادة توزيع السلطة لصالح القوى الاجتماعية التى تعانى من استمرار أوضاع التبعية والتى لها مصلحة حقيقية فى الخلاص منها .

١١ — ان التنمية عملية نضالية بالدرجة الأولى . وأسباب ذلك متعددة منها أن التنمية على خلاف النمو الاقتصادى ، عمل إرادى وجهد مقصود ، وليست عملية تلقائية . ومنها ما ذكرناه فى الفقرة السابقة من أن التنمية تنطوى على عملية صراع اجتماعى بين قوى المجتمع فى الداخل من جهة ، وصراع خارجى مع القوى المسيطرة على النظام الاقتصادى الدولى الراهن من جهة أخرى . ومنها أيضا ماذكرناه فى

---

(١) أنظر فى هذا المعنى : " Building Blocks... " مرجع سابق ، ص ٢٨ — ٢٩ .